مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/5/10

التحديات المؤسسية للدراسات البينيّة في الجامعات العراقية

د. دهام محمد العزاوي

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

التحديات المؤسسية للدراسات البينيّة في الجامعات العراقية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاجتماعية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع /التعليم والمجتمع

د. دهام محمد العزاوي / مسؤول شعبة حقوق الإنسان/ جامعة الفلوجة / جمهورية العراق

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة

على الرغم من الأهمية المتزايدة التي تحظى بها الدراسات البينيّة في الحقول المعرفية على الصعيد العالمي، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف الحضور والاهتمام في العراق. ويُعزى هذا الضعف إلى عوامل متعددة، من أبرزها التراجع العام في مواكبة المنظومة المعرفية العراقية للتطورات العلمية المتسارعة، إلى جانب وجود قيود مؤسسية ومعوقات بنيوية تحول دون تبنّي هذا النمط من الدراسات الحديثة ضمن المؤسسات التعليمية والبحثية في البلاد.

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الدراسات البينيّة في الواقع الأكاديمي العراقي، واستكشاف مدى تغلغل البعد المعرفي لها في الحقول العلمية، ومدى حضورها في عقول وتوجهات أساتذة الجامعات، مع التركيز على جامعة الفلوجة كدراسة حالة. وقد تم اختيار جامعة الفلوجة لعدة اعتبارات، أولها انتماء الباحث إلى هذه المؤسسة الأكاديمية، وثانيها أنها من الجامعات الحديثة التي تمكنت، خلال فترة زمنية قصيرة، من ترسيخ حضورها في الوسط الأكاديمي العراقي من خلال نشاطاتها العلمية ومؤتمراتها، فضلاً عن تميّز بعض تدريسييها محلياً ودولياً.

وقد اعتمد الباحث على الدراسة الميدانية، من خلال إعداد استبانة مكوّنة من مجموعة من الأسئلة وُجّهت إلى عينة من أساتذة الجامعات العراقية، ومن ضمنهم أساتذة جامعة الفلوجة. وقد أسفرت نتائج الاستبانة عن عدد من النتائج المهمة، لعل أبرزها تشخيص أهم

التحديات المؤسسية أمام الدراسات البينيّة. ورغم استعداد إدارة جامعة الفلوجة للمضي في تأسيس وحدة بحثية تُعنى بالترويج لهذا الحقل المعرفي، إلى جانب تشجيع البحوث البينيّة لطلبة المراحل المنتهية وطلبة الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية، مع تقديم التسهيلات اللازمة لنشر البحوث المتميزة في مجلات الجامعة العلمية، إلا أن التحديات الإدارية والمالية وضعف الوعي لا تزال تعطل أي توجه علمي لإثراء الدراسات البينيّة.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص التحديات المؤسسية التي تعيق إدماج وتفعيل الدراسات البينيّة في الجامعات العراقية، مع اتخاذ جامعة الفلوجة نموذجاً تطبيقياً. وتسعى إلى تسليط الضوء على طبيعة هذه التحديات، سواء كانت إدارية أو تنظيمية أو أكاديمية، والكشف عن مستوى الوعي والفهم لدى الكادر التدريسي والإداري تجاه مفهوم الدراسات البينيّة، وأهميتها في تطوير المنظومة التعليمية والبحثية.

تنطلق مشكلة البحث من القصور الواضح في تبنّي الدراسات البينيّة ضمن الهيكل المؤسسي للجامعات العراقية، رغم ما تحظى به من اهتمام عالمي متزايد، لما لها من دور فاعل في إنتاج المعرفة المتكاملة وتجاوز التقسيمات التقليدية بين التخصصات. ويتجسد هذا القصور في ضعف التخطيط في السياسات الناظمة لهذا النوع من الدراسات، وقلة البرامج البحثية، وغياب التنسيق بين الأقسام العلمية، وهو ما تعكسه الحالة الراهنة في جامعة الفلوجة كمثال واقعي على هذا التحدي.

تنطلق الدراسة من فرضية وجود عدد من التحديات المؤسسية (إدارية، تنظيمية، مالية)، تعيق تطبيق الدراسات البينيّة في جامعة الفلوجة، ما انعكس سلباً على فاعلية النظام التعليمي وقدرته على مواكبة التحوّلات المعرفية الحديثة.

تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة التي تسعى للإجابة عنها، لعل أهمها: ما مدى تصور أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في جامعة الفلوجة لمفهوم الدراسات البينيّة وأهميتها؟ وما أبرز التحديات المؤسسية التي تواجه إدماج هذا النوع من الدراسات في أقسام ووحدات الجامعات العراقية؟ ثم ما المقترحات الممكنة لتفعيل هذا النمط من الدراسات داخل جامعة الفلوجة؟ وكيف تعكس نتائج الاستبانة واقع التحديات التي تواجهها الدراسات البينيّة في السياق العراقي العام أو في سياق جامعة الفلوجة؟

أولاً: التأصيل النظري لمفهوم الدراسات البينيّة

لا يُعدّ التأصيل النظري لمفهوم الدراسات البينيّة (Interdisciplinary Studies) محور اهتمامنا الرئيس في هذه الدراسة، بقدر ما نركز على الجانب العملي والتطبيقي، ولا سيما الدراسات الميدانية التي تُظهر مدى تغلغل هذا النمط المعرفي في البنية التعليمية العراقية. فقد تناولت العديد من الأدبيات العربية المتخصصة هذا المفهوم من حيث النشأة والدلالة اللغوية والاصطلاحية، بالإضافة إلى تطوره وانتشاره كحقل معرفي حديث تسعى الجامعات العربية، والعراقية منها على وجه الخصوص، لإثبات حضورها فيه.

وعلى الرغم من أن دراستنا لا تهدف إلى الإسهاب في شرح الأبعاد النظرية لهذا المفهوم، فإن أي معالجة علمية للدراسات البينيّة لا بد أن تستند – ولو بإيجاز – إلى تأصيل منهجي يوضح ماهية هذه الدراسات، ودلالاتها، وبداية ظهورها وانتشارها في السياق الغربي، وتحدياتها المنهجية وحدود قبولها أكاديمياً، فضلاً عن معرفة حدود انتشارها في السياقين العربي والعراقي. إذ إن غياب الإطار النظري يُضعف من الأساس المعرفي لأي دراسة أكاديمية، ويقلل من فائدتها العلمية وقدرتها على الإحاطة بالموضوع من جوانبه المختلفة.[1]

تُعّرف الدراسات البينيّة، بأنها مجال معرفي يتجاوز حدود التخصصات الضيقة، ويُعنى بدراسة موضوعات أو مشكلات معينة من خلال الدمج والتكامل بين عدة حقول معرفية. [2] وقد حظي هذا النوع من الدراسات باهتمام متزايد في الجامعات ومراكز البحوث الأوربية، منذ بدايات القرن العشرين، كرد فعل على الجمود الذي فرضته التخصصات الأكاديمية الصارمة.[3] وقد بدأ استخدام مصطلح «Interdisciplin-ary» رسمياً في عشرينيات القرن الماضي ضمن أنشطة مجلس البحوث الاجتماعية في الولايات المتحدة. ثم تسارعت وتيرة اعتماد هذا النهج بعد الحرب العالمية الثانية، عبر مراكز البحوث والدراسات

1. موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية: تدريبات عملية، ط 2، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بو شرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004، ص 123.
2. خميس نادية، الدراسات البيّنية: نحو استراتيجية بديلة في البحث العلمي، مجلة الآداب والعلوم الانسانية المجلد: 14، العدد:2، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2021، ص 241.
3. د. نور الدين بنخود، دليل الدراسات البينيّة العربيّة في اللغة والأدب والإنسانيات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مركز دراسات اللغة العربية وآدابها، 2015، ص 5.

التطبيقية المتقدمة والتي تطلبت التعاون بين تخصصات متعددة.[4] ومن المثير للاهتمام القول ان هناك عدة عوامل دفعت الى نمو هذا النوع من الدراسات، فالتحديات الاجتماعية والبيئية مثل التخفيف من آثار تغيّر المناخ أو القضاء على الفقر تطلبت حلولاً بينيّة ودمجاً لعدة تخصصات للوصول الى حلول جذرية للمشكلات التي اخذت تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. [5] ويُعد كتاب تتبع اصول الدراسات البينيّة (Tracing the Origins of Interdisciplinary) للكاتب ألين ريبكو (Allen F. Repko)، المؤسس البارز لمجال الدراسات البينيّة في السياق الأكاديمي الأميركي المعاصر. من أبرز المراجع في هذا المجال. حيث عرّف الدراسات البينيّة بانها (منهج معرفي يُعنى بدراسة المشكلات المعقدة التي يستعصي على أيّ تخصص منفرد تناولها بشكل كافٍ. وهو نهج يكامل بين تخصصين أو أكثر بهدف الوصول إلى فهم جديد وشامل حول القضية المدروسة). [6] وكما هو معتاد في السياق العربي، ظل هذا الحقل المعرفي الجديد يتأرجح بين القبول والرفض، نتيجة هيمنة النزعة التخصصية على النظام المعرفي. غير أن التسارع العلمي العالمي دفع بعض الجامعات العربية

4. محمد سيد بيومي، معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 3، جامعة السلطان قابوس، 2016، ص 137.

5. Veronica Boix Mansilla, Elizabeth Dawes Duraisingh, Christopher R. Wolfe, Carolyn Haynes, Targeted Assessment Rubric: An Empirically Grounded Rubric for Interdisciplinary Writing, The Journal of Higher Education, Vol. 80, No. 3, Ohio State University Press, May/June 2009, p: 334.

6. Repko, A. F. Interdisciplinary Research: Process and Theory.by: https://www.scribd.com /doc/21355831/Tracing-the-Origins-of-Interdisciplinarity-Repko-2008.

ولو بشكل مشتت وبطيء، خصوصاً في الخليج ومصر والجزائر، إلى تلمس هذا الاتجاه بشكل نظري. حيث بدأت مؤسسات أكاديمية عربية في تبني بعض انواع الدراسات البينيّة في مشاريعها البحثية. كما انخرطت بعض هذه المؤسسات في متابعة تطورات هذا الحقل المعرفي كما يُنتج في الغرب. وقد تجلى ذلك في نمو حركة تأليف وبحث علمي بينّي أخذ يظهر في بعض الدراسات والمشاريع على المستوى العربي، خصوصاً في الحقول العابرة للعلوم مثل البيئة، والصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية. إذ إن هذه المجالات تحتاج إلى مقاربات شاملة تعتمد على دمج وتكامل هذه المعارف على نحو يعزز القدرة على فهم مظاهرها ودراسة العلاقات المتشابكة بينها.[7]

وفي ضوء ما سبق، يمكننا القول إن الدراسات البينيّة هي حقل معرفي يعتمد أساساً على التفاعل والتكامل بين العلوم المختلفة، بحيث يمكن تحقيق نتائج بحثية أكثر شمولية ودقة من خلال تجاوز الحدود التقليدية لكل تخصص، وفتح آفاق جديدة للتعاون العلمي، مما يفسح المجال للوصول إلى نتائج إيجابية تخدم المجتمع والحركة العلمية فيه.[8]

إن التعمق في موضوع الدراسات البينيّة يحتم علينا طرح تساؤل منطقي، وهو: ما المقصود بالبينيّة؟ وما علاقتها بالمنهج؟ وهل تُعدّ البينيّة منهجاً قائماً بذاته كبقية المناهج العلمية، أم أنها إطار معرفي

7. Interdisciplinary environmental education: elements of field identity and curriculum design, Volume 1, 26 March 2011,(viewed: 12 Aug.2025): https://doi.org /10.1007/s13412-011-0007-2
8. خميس نادية، مصدر سبق ذكره، ص 242.

موسوعي يتجاوز حدود المناهج التقليدية؟ وما هي الإشكاليات المنهجية التي تواجهها؟ وهل استطاعت الجامعات العربية والعراقية التكيف مؤسسياً مع هذا الحقل المعرفي الجديد؟ [9]

لا شك أن البينيّة هي مرحلة متقدمة في تطور المعرفة، وقد جاءت بعد مرحلتين أساسيتين مرت بها العلوم: المرحلة الموسوعية (En-cyclopedia)، والمرحلة التخصصية (Specialization). فقد سادت الموسوعية لقرون طويلة في حضارات متعددة، حيث كان العالِم يحيط بمختلف فروع المعرفة، ثم جاءت التخصصية كنتيجة طبيعية لتقدم العلوم، فظهر التركيز على مجالات دقيقة ومتخصصة.[10]

وقد كان لهذا التوجه التخصصي فوائد عظيمة لا تُحصى، حيث أسهم في الكشف عن الكثير من أسرار الطبيعة والإنسان، وساهم في تطور الحياة البشرية في مختلف جوانبها. ومع ذلك، فإن هذا الانغماس في التخصص قد كشف الحاجة إلى منهج تكاملي يتجاوز الحدود الصارمة للتخصصات، وهنا برز مفهوم «البينيّة".[11]

اذاً، الدراسة البينيّة باتت تشكل نهجاً معرفياً مستحدثاً، يعتمد على استحضار مجالين معرفيين أو أكثر، من أجل معالجة إشكاليات أو

9. د. بركات عبد العزيز، الاشكاليات المنهجية في الدراسات البينيّة، المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال، العدد 12، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 2016، ص 4

10. السيد ياسين، انتقال المعرفة من الموسوعية إلى التخصص سياق طبيعي للتطور، صحيفة الخليج، في 10 يوليو 2008، (تاريخ المشاهدة:13/8/2025): https://www.alkhaleej.ae

11. د. عمر بن سليمان، الدراسات البينيّة وإشكالية توظيف المنهج في العلوم الاجتماعية، مجلة المعيار، العدد 1 ، المجلد 14، المركز الجامعي أحمد بن يحي، الجزائر، حزيران-يونيو 2023، ص 901.

قضايا تتجاوز قدرة نظام معرفي واحد على الإحاطة بها أو إيجاد حلول شاملة لها.[12] فمثلًا يتم الجمع بين علم النفس والطب في دراسة موضوع الإنسان، حيث ان الطبيب ينظر إليه من زاوية بيولوجية أو فيزيولوجية، في حين ينظر إليه الأخصائي النفسي من زاوية سيكولوجية، دون أن يكون هناك تواصل معرفي أو دمج بين الرؤيتين أثناء العمل. [13] وكذلك يتم الجمع بين اللغة العربية والقانون فلكي تكتمل الصياغة التشريعية يلزم القاء الضوء على تأثير اللغة العربية في النصوص القانونية، اذ يجب أن يكون الصائغ-إلى جانب درايته بعلم القانون -على قدر معقول من العلم والدراية بقواعد اللغة العربية ليتسنى له إحكام صياغة النص القانوني، على نحو سليم لغوياً وذي معنى دقيق وواضح [14] وفي الذكاء الاصطناعي يتم الجمع بين تخصص الأمن السيبراني وتخصص التنمية المستدامة وانظمة الاستشعار المتنوعة [15] إذا إن الدراسات البينيّة لا تقوم على الانعزال داخل تخصص بعينه، بل الى دمج

12. علي النجعي، الدراسات البينيّة بين تقارب التخصصات وتنافر المناهج، صحيفة الوطن السعودية، في 26 نيسان- أبريل 2021، (تاريخ المشاهدة: 13/8/2025): https://www.alwatan.com.sa

13. د. محمد مكاكي، الدراسات البينية: المفهوم والأصول المعرفية، مجلة جسور المعرفة، المجلد 7، عدد 5، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، (الجزائر)، ديسمبر 2021، ص 275.

14. د. ابراهيم خنجر الموسوي، الدراسات البينيّة بين العلوم اللغوية والعلوم القانونية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي المشترك بين كلية الآداب بجامعة القاهرة وكلية التربية الأساسية بجامعة بابل والذي عقد في رحاب جامعة القاهرة للمدة31/3 - 1/4/2019، ص 1113

15. د. كريمان محمد بدير، الدراسات البينيّة كتوجه علمي لحل مشكلات المجتمع المستحدثة، مجلة البحث العلمي في التربية، المجلد42، العدد العاشر، كلية البنات، جامعة عين شمس 2023، ص 29

المعرفة وأساليب التفكير من تخصصين أو أكثر، بحيث يكون العمل هادفاً لتطوير الفهم، منضبطاً باستخدام نتائج وأساليب التخصصات المشاركة، ومتكاملاً بدمج وجهات النظر لإضافة قيمة لا يمكن تحقيقها بتخصص واحد.[16]

وقد عبّرت منظمة اليونسكو عن هذا التوجه بوضوح، واعتبرت «البينيّة» نوعاً من التعاون بين تخصصات مختلفة لمواجهة مشكلات معقدة لا تُحل إلا عبر التكامل والتوليف الحكيم بين وجهات نظر متعددة.[17]

تحمل هذه الدلالة الخاصة بمصطلح البينيّة ما يمكن تسميته بـ «التعدد غير المتقاطع»، وقد عبّر عنها الباحث باتريك شارودو (P. Charaudeau) بقوله: (هي جماع تتكامل فيه الدراسات المتخصصة في حقول معرفية متمايزة، وتتراكم دون أن تتفاعل أو تتقاطع بالضرورة، إذ يضيف كل تخصص إلى الموضوع المطروح معرفة أو مقاربة أو وجهة نظر معينة، مع احتفاظه في الآن نفسه باستقلاله، وكأن لكل تخصص مساهمة منفصلة تُوظَّف في خدمة ذلك الموضوع دون تداخل حقيقي بينه وبين باقي التخصصات المشاركة في الحقل المعرفي ذاته).[18]

16. Veronica Boix Mansilla, Elizabeth Dawes Duraisingh, Christopher R. Wolfe, Carolyn Haynes, Ibid, p: 336.

17. د. محمد مكاكي، ص 274.

18. المصدر نفسه، ص 276.

هذا التعريف يتماهى الى حد كبير مع ما أورده الدكتور محمد محاميد، والذي يؤكد ان البينيّة هي التقاء حول موضوع واحد بين مجموعة من الباحثين من تخصصات مختلفة، ولكن مع احتفاظ كل منهم بمفاهيمه ومنهجه الخاص. [19] هذا التصور يجعل من التعدد عنصراً محورياً في فهم مصطلح البينيّة، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى أي تقاطع أو تكامل معرفي حقيقي بين التخصصات المشاركة فيه. فالعمل يظل قائماً على التجاور لا على التفاعل البنّاء.[20]

إذن، المقاربة البينيّة تهدف إلى كسر الحواجز المعرفية بين التخصصات لتعزيز التكامل في فهم الظواهر المعقدة، لإنتاج معرفة تركيبية تعيد صياغة الأسئلة والمفاهيم وفق الواقع المتعدد الأبعاد. وهذه المقاربة تعتمد على التفكير الجماعي والتعاون، ما يعزز تبادل الخبرات محلياً وعالمياً.[21] ويطرح السياق الجامعي العربي، حاجة الجامعات إلى تبني هذا النموذج البحثي بدلاً من الجمود التخصصي، من خلال إنشاء مراكز متعددة التخصصات، ودعم المشاريع الجماعية، وتطوير مهارات الباحثين في هذا النوع من الدراسات، وتصميم مناهج دراسية أكثر مرونة وانفتاحاً.[22] وتشجيع عقد المؤتمرات والندوات المتعلقة بالدراسات البينيّة فضلا عن تمويل المجلات العلمية التي تعنى بهده

19. خميس نادية، ص 247.
20. د. محمد مكاكي، ص 275.
21. لبنى غريب مكروم، الاتجاهات المنهجية الحديثة في دراسة العلوم الاجتماعية: المفهوم البيني نموذجا، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس، العدد الثالث، السنة الثامنة، مايو- ايار 2 2 0 2، ص 110.
22. مكتب البحث العلمي متعدد التخصصات، موقع جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة العربية السعودية، (تاريخ المشاهدة: 15/8/2025): https://www.iau.edu.sa

الدراسات. [23] فمما لا شك فيه أن الدراسات البينيّة تساهم في سد الفجوات بين التخصصات، وتطوير مهارات التحليل النقدي والنقاش العلمي لدى الطلبة والباحثين، مما يؤهلهم لفهم القضايا المعقدة من زوايا متعددة.[24] وعلى الرغم من الأثر الإيجابي الذي تتركه الدراسات البينيّة، إلا أن ثمة تحديات ملموسة يطرحها هذا النوع من التعاون بين التخصصات، لعل أبرزها صعوبة التوصل إلى أرضية مفاهيمية مشتركة بين أعضاء الفرق البحثية. فالتباين لا يقتصر على الخلفيات المعرفية والمنهجيات المتبعة، بل يشمل أيضاً الفروقات في أنماط التفكير بين الباحثين، والدعم المؤسسي لهذا النوع من الدراسات البينيّة، فضلاً عن الحاجة إلى بنية تحتية متطورة تضمن تبادل المعرفة وتيسير التراكم العلمي والتطبيقي بشكل فعال[25] كما تظهر صعوبة الكتابة البينيّة، اذ تتطلب من الطالب او الاستاذ أن يجمع بين طرق التفكير والكتابة المختلفة في كل تخصص. بمعني لابد ان يوفق بين أسلوب عرض الأفكار، والنظريات، وطرق البحث التي تختلف من علم لآخر.[26] وحسب الدكتور محمد سيد بيومي في دراسته المتميّزة: (معوقات تفعيل الدراسات البينيّة في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية)، فان البحوث البينيّة في العالم العربي ولاسيما في العلوم الاجتماعية والانسانية، لازالت تعاني التقوقع والشرنقة بسبب قلة

23. د. نور الدين بنخود، دليل الدراسات البينيّة العربيّة...، مصدر سبق ذكره، ص 11.
24. خميس نادية، ص 251
25. بدر عبد العزيز ال داود، واقع الدراسات البينيّة ومعوقات تفعيلها في كلية التربية بجامعة الملك سعود من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بالكلية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 7، العدد 13، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 2023، ص 24.
26. Veronica Boix Mansilla, Elizabeth Dawes Duraisingh, Christopher R. Wolfe, Carolyn Haynes,Ibid, p:335.

الجدّية من الباحثين والمؤسسات، وضعف التمويل، فمعظم البحوث في العالم العربي تنقسم الى ثلاثة انواع: أولها البحوث الأكاديمية المرتبطة بالترقية العلمية، وهي الأكثر انتشاراً وتُكتب لأهداف مهنية، اذ يفضل الباحثون ان يكتبوا في تخصصاتهم الدقيقة، والنوع الثاني هو البحوث الاجتهادية او الابتكارية، والتي يقوم بها باحثون بمبادرة شخصية بدافع حب العلم أو التميز، وتتميز بالأصالة والحداثة رغم قلتها. أما النوع الثالث فهو البحوث المموّلة، وهي ما يُعرف بالبحوث البينيّة أو المشروعات البحثية المشتركة. ونتائج هذه البحوث تصب في صالح الجهة او المؤسسة المموّلة، سواء كانت جهة رسمية حكومية، ام كانت منظمة دولية او محلية. [27] هذه الأنواع الثلاثة من البحوث تختلف من حيث الدوافع والجودة والتأثير في المجتمع، ولهذا تبقى الحاجة ماسة عربياً لتعزيز البحوث الجادة ذات القيمة العلمية الحقيقية.

ثانياً: الدراسات البينيّة وواقع الجامعات العراقية

لا يخفى على أي باحث متفحص للشأن العراقي المستوى المرموق الذي تميزت به الجامعات العراقية، مثل جامعة بغداد، وجامعة النهرين، والجامعة المستنصرية، وجامعة الموصل، وجامعة البصرة، وغيرها، من حيث المستوى العلمي والبنية التحتية والدعم المالي، والارتباط بأحدث التطورات العلمية في العالم الغربي. وخلال عقد السبعينيات، صنّفت اليونسكو النظام التعليمي العراقي كأحد أفضل

27. محمد سيد بيومي، معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية، مصدر سبق ذكره، ص126

النظم في المنطقة، بل كان يحتل مكانة الصدارة عربياً.[28] وقد شهدت الكثير من المؤسسات العلمية العربية في الخليج والجزائر والمغرب وتونس وليبيا واليمن قفزات علمية على يد الكفاءات العراقية من مختلف التخصصات، حيث تولّى أكاديميون عراقيون مناصب قيادية في المؤسسات التعليمية هناك.[29] لكن جودة النظام التعليمي في العراق[30] خذت تشهد انتكاسات حقيقية تدريجياً إبان الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988، حيث بدأت عسكرة المجتمع ومن ثم التعليم، بزج الكفاءات العلمية العائدة من الخارج في الخدمة الإلزامية، وإجبار طلبة الجامعات على الالتحاق الإجباري بصنوف الجيش المختلفة كضباط احتياط وجنود.[31] وجاءت حرب احتلال الكويت 1991، وما ترتب عليها من حصار اقتصادي كبير لتشهد انتكاسة كبرى في جودة التعليم،[32] حيث اخذت المؤسسات التعليمية تتآكل من حيث البنى

28. Dr. Hanan Abdul Khader Al-Moussawi, Analysis of the reality of sustainable human development in Iraq: the education sector as a model, American international of peer- reviewed, journal of humanities and social sciences, (viewed: Aug 16 2025): https://iajphss.us

29. د. جمال اسد مزعل، نظام التعليم في العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد 1990، ص 67.

30. وفقاً لمؤتمر اليونسكو للتعليم الذي عقد بباريس عام 1998، إن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع أنشطة التعليم مثل المناهج الدراسية، البرامج الدراسية، البحوث، الطلاب، المباني والمرافق التعليمية، توفر الخدمات للمجتمع المحلي، التعليم الذاتي الداخلي، وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليا. للمزيد انظر: د. عبد المجيد صلاح داود، الهدر الاجتماعي في التعليم العالي: مؤشرات وتطبيقات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا-برلين، 2024، ص 19.

31. زيد حازم الزلزلي، عسكرة المجتمع: التأثيرات السياسية والامنية، دار امجد للنشر، عمان، 2018، ص 52.

32. Ali Albaroodi, removing scars of war in Iraq through education,

التحتية، (مكتبات، مختبرات، مراكز بحوث)، وتقادم المناهج الدراسية وانقطاع البعثات الدراسية للخارج، وتراجع الدعم المالي للبحوث العلمية، ونقص الكفاءات العلمية نتيجة هجرة اساتذة الجامعات الى الخارج.[33] ومع منتصف تسعينيات القرن المنصرم أخذ يظهر شيئاً فشيئاً ما يسمى التعليم الموجّه، والذي أخذ يُبنى وفق فلسفة نظام البعث، إذ إن رؤساء الجامعات والعمداء يجب أن يكونوا من الموالين للنظام ومن المنتمين فكرياً وأيديولوجياً إلى حزب البعث، وتم زج آلاف من موظفي الأجهزة الأمنية في التعليم العالي، مع ما رافق ذلك من نشوء المحسوبية والواسطة وتراجع جودة البحوث. وأصبحت التعيينات في الجامعات تستند إلى أسس غير مهنية، وانعكس الواقع الاقتصادي بسبب الحصار على نوعية التعليم، كما انعكس على قدرة العوائل العراقية على إلحاق أبنائها بالتعليم الثانوي والجامعي بسبب قلة الإمكانيات وشظف العيش.[34] وجاءت مرحلة احتلال العراق عام 2003 لتؤشر محطة أخرى من محطات الانتكاس في الواقع العلمي العراقي، بعد أن تعرضت الجامعات للنهب والحرق والتدمير واغتيال العلماء العراقيين. وحسب تصريحات منشورة لرابطة المدرسين الجامعيين العراقيين، فإن عدد الأكاديميين الذين قُتلوا على يد الجماعات المسلحة بلغ حوالي 250 أستاذاً حتى عام 2004،

Unesco, 13 September 2018, (viewed: Aug 16 2025): https://www.unesco.org

33. التعليم في العراق بين الماضي والحاضر، موقع مؤسسة ارفاد، تاريخ الدخول في 16/8/2025، على الرابط: https://www.irfad.org

34. United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, situation analysis of education in Iraq 2003, UNESCO, (report), 2003, p.8.

وأن أكثر من 1500 من الأطباء وأصحاب الكفاءات العلمية غادروا العراق.[35] وفي تقرير أعدّه معهد بروكينغز في واشنطن، والصادر في 21 ديسمبر/كانون الأول 2006، فإن ما يصل إلى 40% من المهنيين العراقيين قد غادروا البلاد منذ عام 2003، وكان الأطباء والصيادلة على رأس قائمة المغادرين. كما قدّرت منظمة «ميدآكت" (Medact)، وهي مؤسسة خيرية بريطانية معنية بالصحة العالمية، أن ربع أطباء العراق البالغ عددهم 18,000 طبيب قد فرّوا من البلاد منذ عام 2003.[36]

ورغم الظروف السياسية والأمنية المعقدة التي مرّ بها العراق بعد عام 2003، إلا أن وزارة التعليم العالي تؤكد استمرار التزامها بالحدود الدنيا للمعايير الأكاديمية. فوفقاً لمختصين، فقد سعت، رغم قلة تخصيصاتها المالية، إلى تبنّي استراتيجيات وطنية تهدف إلى إرساء منظومة تعليمية تتسم بالكفاءة والجودة. ويمكن هنا الإشارة إلى الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (2022–2033)، والتي هدفت – حسب رؤية الوزارة – إلى بناء نظام تعليمي عالي الجودة، يعزز المشاركة والتميّز في التعليم والبحث والخدمة المجتمعية، ويلبي احتياجات سوق العمل من خلال توسيع فرص التعليم العالي وتحسين جودة المخرجات، مع التركيز على بناء

35. جرائم اغتيال علماء العراق، شبكة الناقد الاعلامي، في 31 ايار 2010، تمت المشاهدة في 9/ 8/ 2025، على الرابط: https://www.naqed.info /

36. The exodus of academics has lowered educational standards, 7 January 2007, (reviewed: 20 Aug 2025): https://www.thenewhumanitarian.org.

أنظمة تعليم مرنة ورصينة ووفقاً للمعايير العالمية.[37] والواضح أن تلك الاستراتيجية وغيرها من البرامج العلمية ظلت حبيسة الإطار النظري، إذ إن واقع التعليم في العراق مليء في الوقت الحاضر بصعوبات التطبيق، بعد سيادة منهج المحاصصة في العمل السياسي والإداري. فوزارة التعليم، بجامعاتها ومعاهدها ودوائرها، باتت – بكل أسف – ميداناً لنشاط سياسي حزبي متشابك، بعدما نقلت الأحزاب السياسية بتوجهاتها المختلفة صراعاتها إلى داخل الحرم الجامعي، وأصبحت تتحكم بتعيينات رؤساء الجامعات والعمداء، بل وحتى رؤساء الأقسام والشُعب، دون أي التفات لمعايير الكفاءة والنزاهة.

مقابل ذلك، تدنت معايير القبول في الدراسات الأولية والعليا، بعد افتتاح العشرات من الجامعات الأهلية المرتبطة بشخصيات سياسية نافذة، حيث تم قبول عشرات الآلاف من الطلبة في السنوات الماضية في الدراسات العليا، وبمستويات علمية متدنية. وتم تعيين آلاف من حملة الشهادات العليا الذين حصلوا على مؤهلاتهم من دول إقليمية مثل إيران ولبنان والسودان، مع تساؤلات حول جدوى تلك التعيينات وتأثيرها في رفع المستوى العلمي للجامعات العراقية، ولا سيما بعد بروز عشرات الآلاف من الشهادات العليا المزورة من جامعات لبنانية وإيرانية، ما انعكس في تدني جودة التعليم وشفافيته ودقته.[38]

37. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022-2033، اللجنة العليا المشرفة على تطوير استراتيجية التربية الوطنية العراقية، بغداد 2022، ص 68.
38. فضيحة آلاف الشهادات المزوّرة تهز الرأي العام في العراق.. ما علاقة لبنان؟، موقع الجزيرة مباشر، بتاريخ 14 تشرين ثان- نوفمبر 2021، تاريخ المشاهدة في 21 اب- اغسطس 2025، على الرابط: https://www.alja-zeeramubasher.ne t/

وحسب الدراسة الاستطلاعية التي أجرتها د. سوسن شاكر مجيد حول واقع الدراسات العليا في العراق، تبيّن أن برامج الدراسات العليا في العراق تعاني من مشكلات بنيوية وعلمية متعددة، أبرزها: عدم توفر مصادر حديثة في مكتبات الجامعات، وضعف الدعم المالي للطلبة، وقلة القاعات الدراسية، مع صعوبة الحصول على المصادر العلمية. فضلاً عن اعتماد أساليب تقليدية في التدريس، مع غياب مشاركة الطلبة في المؤتمرات والندوات العلمية. وتُظهر الدراسة أن نظام الإشراف والمتابعة للطلبة مغيّب تماماً، وأن التبادل العلمي بين الجامعات يواجه صعوبات كثيرة، إضافة إلى أن المناهج العلمية قديمة ولا تواكب تطورات المعرفة، ما يؤدي إلى تخريج كوادر غير مؤهلة بشكل فعلي لسوق العمل، وتُثقل كاهل الدولة.[39] أما عن التمويل الحكومي، فقد أظهر تقرير أعدّه خبراء البنك الدولي عن التعليم في العراق أن الإنفاق على قطاع التعليم بشقيه (التربية والتعليم العالي) بلغ في سنة 2019 أدنى مستوياته بالقياس مع دول الجوار (الأردن: 11.6%)، وعُمان (11.1%)، حيث بلغ الإنفاق (9.7%) من مجموع الإنفاق الحكومي العام، بما فيها تعويضات الموظفين ونفقات جارية أخرى، والتي تأخذ نسبة كبيرة من موازنة التعليم. بمعنى أن الموازنة الاستثمارية في التعليم لا تتجاوز 2% من الموازنة العامة، وهو رقم منخفض جداً. علماً أن هذه الموازنة الضئيلة والمتدنية يُعاد بعضها أو جزء كبير منها إلى الخزينة العامة نتيجة عقبات تُوضع أمام الاستثمار،

39. د. سوسن شاكر مجيد، واقع الدراسات العليا في بعض محافظات العراق وسبل المعالجة والإصلاح، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، في 7/7/2023، تاريخ المشاهدة في 20/8/2025، على الرابط: https:// www.ssrcaw.org

أو حتى إذا تم إنفاقها فإنه يتم بشكل غير مخطط، أو تحوم حول بعضه التساؤلات.[40]

وفي ظل التراجع الملحوظ في الواقع العلمي والتعليمي في العراق، تتجلى بوضوح مظاهر التهميش التي تعاني منها الدراسات البينيّة، إذ يصعب توفير بيئة حاضنة لها داخل مؤسسات أكاديمية تعاني أساساً من اختلالات في البنية التحتية، وضعف الكوادر التدريسية، وتشتت في المناهج، وغموض في الرؤية والهدف.

وانطلاقاً من هذا الواقع، جاءت دراستنا الاستطلاعية لتستقصي آراء أساتذة الجامعات العراقية، بمختلف تخصصاتهم، بشأن مدى تقبّل وتشجيع فكرة التأسيس للدراسات البينيّة ضمن منظومة التعليم العالي في العراق، والتحديات المؤسسية التي تواجه هذا التوجه. وقد أعددنا لهذا الغرض مجموعة من الأسئلة وُزّعت على المشاركين. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة عدداً من المؤشرات المهمة التي سنعرضها في الفقرة اللاحقة، لتكون مدخلاً لمناقشة مستقبل الدراسات البينيّة وإمكانات ترسيخها ضمن واقع التعليم الجامعي العراقي.

40. وسام ابراهيم عنبر، ضمانات حق التعليم في العراق، منظمة افق للتنمية البشرية، بغداد 2022، ص 95.

ثالثاً: تحليل نتائج الاستبيان حول واقع دعم الأبحاث البينيّة في الجامعات العراقية

تضمنت الاستبانة مجموعة من الأسئلة شملت مختلف جوانب مشكلة البحث، وتم عرضها على أساتذة الجامعات العراقية من إقليم كردستان في شمالي العراق مروراً بجامعات العاصمة بغداد وحتى محافظة البصرة في جنوبي العراق. وشملت العينة (430) أستاذاً جامعياً، تباينت أعمارهم وسنوات خدمتهم ودرجاتهم العلمية. وتم نشر الاستبانة عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وكان الإقبال عليها جيداً جداً، ونتائجها متطابقة مع هدف ومشكلة وفرضية البحث. وتم الاستعانة بالجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط لتحليل الاستبانة إحصائياً.

أما فيما يتعلق بالتحليل الديموغرافي للعينة، فأظهرت الاستبانة من حيث الجنس أن 74.9% من المستجيبين كانوا من الذكور، مقابل 25.1% من الإناث، ما يعكس التوزيع العام للكادر التدريسي في الجامعات العراقية، حيث لا تزال الكفة تميل نحو الذكور، وخاصة في التخصصات العليا والقيادية. أما من حيث التحصيل الدراسي، فإن الأغلبية يحملون شهادة الدكتوراه (70.2%)، تليها الماجستير (27%)، وهذا يدعم موثوقية الآراء المطروحة كونها صادرة عن شريحة أكاديمية خبيرة. أما من حيث التخصص العلمي، فأظهرت العينة هيمنة واضحة للتخصصات الإنسانية (65.6%)، مقابل 21.2% للعلوم الطبيعية و4.7% للتخصصات الهندسية. وهذا يشير إلى أن فكرة الدراسات البينيّة قد

تلقى صدى أكبر في التخصصات الإنسانية. أما من حيث مكان العمل، فأظهرت النتائج أن 26% من المستجيبين كانوا من جامعة الفلوجة، بينما الأغلبية من جامعات أخرى (65.8%)، و8.1% فقط من جامعة بغداد. ويُفهم من ذلك أن العينة متنوعة، لكنها لا تمثل تمثيلاً كبيراً للجامعات العراقية المهمة الأخرى، ولا سيما المستنصرية والموصل والبصرة.

وفيما يلي استعراض لطبيعة الأسئلة ونسب الإجابة عليها وتحليلها:

- السؤال الأول: هل يوجد في الجامعة شعبة أو وحدة أو فريق مختص بتنسيق ودعم الأبحاث البينيّة؟ كانت الإجابة بنعم: (13.3%)، في حين كانت الإجابة بلا أعلم: (44.4%)، أما الإجابة بلا فشكلت ما نسبته (42.3%). وهذا يشير إلى أن نسبة كبيرة من المشاركين (86.7%) إما لا يعلمون بوجود وحدة مختصة أو يؤكدون عدم وجودها، مما يدل على ضعف التواصل المؤسسي فيما يتعلق بتنسيق ودعم الأبحاث البينيّة. وهذا يعكس الحاجة الواضحة إلى إيجاد مثل هذه الوحدات داخل الجامعات.
- السؤال الثاني: هل تلقيت تدريباً أو شاركت في ورش عمل متعلقة بالأبحاث البينيّة خلال فترة الدوام في الجامعة؟ كانت الإجابة بنعم (16.3%)، في حين شكلت الإجابة بلا (83.7%)، ما يؤكد أن الغالبية العظمى من المشاركين لم يتلقوا تدريباً أو يشاركوا في ورش عمل متخصصة في الأبحاث البينيّة. ولا

شك أن ذلك يمثل فجوة واضحة في تطوير المهارات والوعي بأهمية هذا النوع من الأبحاث، ما يستدعي تبنّي خطة تدريبية منتظمة وممنهجة من قبل الجامعات العراقية وتحديداً عينة الدراسة جامعة الفلوجة.

- السؤال الثالث: هل تشعر أن النظام الإداري في الجامعة يعرقل أم يسهل التعاون بين التخصصات المختلفة؟ كانت الإجابة بأنه يعرقل التعاون: (18.8%)، في حين أكد (35.3%) أنه يسهل التعاون، وأكد (45.8%) أن النظام الإداري لا يؤثر. وهذه الإجابة تعكس وجود تباين في التجارب بين الأساتذة ومسؤولي الجامعات، وربما يشير إلى عدم وجود سياسات موحدة واضحة تدعم التعاون البيني التخصصي.
- السؤال الرابع: هل تعتقد أن الحوافز المقدمة للباحثين في الجامعة كافية لدعم الأبحاث البينيّة؟ أشار (36.3%) إلى أنه لا توجد حوافز، في حين أشارت النسبة الأعلى (54.9%) إلى أن الحوافز غير كافية، واكتفى (8.8%) بالقول إن الحوافز تكفي لإجراء هذا النوع من الدراسات. وتعكس النسبة الأكبر (91%) أن الحوافز غير موجودة أو غير كافية، وهذه نتيجة مقلقة تعكس غياب التشجيع المالي أو المعنوي للأبحاث البينيّة، ما قد يؤدي إلى ضعف في إنتاجها وتطورها.
- السؤال الخامس: هل تجد صعوبة في نشر الأبحاث البينيّة في المجلات العلمية؟ أشار نحو (36.7%) بنعم، في حين صوت (16.0%) بلا، بينما أجاب (47.2%) بكلمة أحياناً. وتشير هذه

النتائج إلى أن (83.9%) من المشاركين يعانون من صعوبات دائمة أو متقطعة في نشر أبحاثهم البينيّة. وقد تعود هذه الصعوبات إلى عدم تقبّل بعض المجلات لهذا النوع من الأبحاث أو إلى ضعف في جودة الدراسات الناتجة، بسبب غياب الدعم والتدريب.

- السؤال السادس: هل ترى أن التعاون مع جامعات أو مؤسسات أخرى داخل العراق يعزز من فرص نجاح الأبحاث البينيّة؟ لقد أجاب (81.2%) بنعم، في حين كانت الإجابة بلا متدنية (2.3%)، وبقي ما نسبته (16.5%) غير متأكدين. وتشير النسبة الكبيرة (81.2%) إلى وجود قناعة راسخة لدى غالبية المشاركين بأهمية الشراكات الوطنية في إنجاح الأبحاث البينيّة، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تعزيز شبكات التعاون بين المؤسسات التعليمية والبحثية محلياً.
- السؤال السابع: هل ترى أن التعاون مع جامعات أو مؤسسات خارج العراق يعزز من فرص نجاح الأبحاث البينيّة؟ شكلت الإجابة بنعم ما نسبته (90%)، وفضل (8.3%) الإجابة بغير متأكد، وكانت نسبة الإجابة بلا تشكل نسبة متدنية (1.6%). وهذه النتيجة تظهر إجماعاً شبه كلي على الدور المحوري للتعاون الدولي في تطوير الأبحاث البينيّة، وهو مؤشر على وعي كبير لدى المجتمع الأكاديمي بأهمية الانفتاح على التجارب والخبرات الخارجية، ما يتطلب تيسير إجراءات التعاون الأكاديمي الخارجي.

- السؤال الثامن: هل تتوفر بيانات أو مصادر معلومات بينيّة كافية في الجامعة تدعم الأبحاث البينيّة؟ أشارت الإجابة إلى ندرة أو غياب واضح لمصادر البيانات البينيّة داخل الجامعات، حيث إن (42.3%) أكدوا عدم توفرها، في حين أن (42.7%) غير مدركين لوجودها من الأصل. وهذا بحد ذاته يمثل تحدياً كبيراً أمام إنجاز الأبحاث البينيّة، ويبرز الحاجة إلى إنشاء قواعد بيانات مفتوحة ومتخصصة.
- السؤال التاسع: هل ترى أن المناهج الدراسية تساهم في تعزيز التفكير البحثي البينّي؟ تعكس النتائج ضعفاً ملحوظاً في دور المناهج الدراسية الحالية في تطوير التفكير البحثي البينّي، فقد أجاب بنعم (23.5%)، وأجاب بلا (76.5%)، ما يشير إلى الحاجة إلى إعادة تصميم المناهج بحيث تعزز مفاهيم التكامل بين التخصصات، والربط بين العلوم البينيّة والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.
- ٠ السؤال العاشر: هل توجد إجراءات إدارية واضحة لتسجيل أو تنفيذ الأبحاث البينيّة؟ يتضح من النتائج أن أكثر من نصف المستجيبين (51.8%) يرون عدم وجود إجراءات واضحة، بينما 37.5% غير مطلعين على هذه الإجراءات إن وُجدت. وهذا يدل على ضعف في البنية الإدارية والتنظيمية الخاصة بالأبحاث البينيّة، ويشير إلى ضرورة وضع آليات مؤسسية واضحة لدعم هذا النوع من البحث.
- ٠ السؤال الحادي عشر: ما هي التحديات الرئيسية التي

تواجه الباحثين في تنفيذ أبحاث بينيّة؟ شملت أبرز التحديات التي أوردها المشاركون: غياب التمويل والدعم المالي، ونقص التعاون بين الأقسام والكليات، وضعف البنية التحتية للبحث العلمي، وعدم توفر بيانات ومصادر موثوقة، وصعوبة النشر في مجلات علمية مرموقة، وغياب الحوافز الأكاديمية والتشجيع المؤسسي، وضعف الثقافة العامة تجاه الأبحاث البينيّة.

رابعاً: تحليل نتائج الاستبيان حول واقع دعم الأبحاث البينيّة في جامعة الفلوجة

أظهرت نتائج الاستبانة العامة أن عدد أساتذة جامعة الفلوجة المشاركين كان (112) أستاذاً، توزعوا على مختلف التخصصات، وشكّلت إجابة الجامعة ما نسبته (26%) من المجموع الكلي للعينة. وفيما يلي تحليل علمي لنتائج الاستبانة الخاصة بجامعة الفلوجة.

أولاً: الخصائص الديموغرافية والأكاديمية لأفراد العينة

1- الجنس: أظهرت النتائج أن الذكور شكّلوا النسبة الأكبر (65.2%) مقابل (34.8%) للإناث. ويعكس ذلك غلبة الطابع الذكوري على الجهود البحثية والعلمية في جامعة الفلوجة، حيث تميل نسب التدريسيين الذكور إلى الارتفاع. كما يشير إلى أن إشراك النساء في الأبحاث البينيّة ما زال يحتاج إلى دعم إضافي لضمان تمثيل أكثر توازناً.

2- التحصيل الدراسي: أوضحت النتائج أن النسبة الأكبر من أفراد العينة يحملون شهادة الدكتوراه (58.9%)، تلتها شهادة الماجستير (36.6%). ويشير ذلك إلى أن طبيعة الأبحاث البينيّة ما تزال محصورة في أوساط الأساتذة والباحثين من ذوي الدرجات العلمية العليا، بما يعكس توافر قاعدة بشرية مؤهلة لهذا النوع من الأبحاث.

3- التخصص العلمي: أظهرت النتائج أن التخصصات العلمية/الطبيعية شكّلت النسبة الأعلى (51.8%)، تلتها العلوم الإنسانية (36.6%)، ثم التخصصات التقنية/الهندسية (8.0%)، وأخيراً تخصصات أخرى (3.6%). ويؤشر هذا إلى أن الاهتمام بالأبحاث البينيّة قائم في كلا الاتجاهين (العلوم الطبيعية والإنسانية)، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً لكونها تتطلب دمج البعدين العلمي والاجتماعي.

ثانياً: المشاركة في الأبحاث البينيّة

أفاد 71.4% من أفراد العينة بعدم مشاركتهم في أبحاث بينيّة داخل الجامعة، مقابل 28.6% شاركوا. وهذا يعكس ضعفاً واضحاً في مستوى المشاركة، إذ لم تتحول الأبحاث البينيّة بعد إلى ثقافة راسخة داخل الجامعة، بل بقيت محصورة في محاولات محدودة.

ثالثاً: المعرفة بمفهوم الأبحاث البينيّة

أظهرت النتائج أن (37.5%) من المشاركين يمتلكون معرفة جيدة، و(22.3%) معرفة جيدة جداً، و(23.2%) معرفة متوسطة، في حين كانت المعرفة ضعيفة لدى (8.9%)، وأجاب (8%) بـ»لا أعرف». تعكس

هذه النسب وجود معرفة نظرية بالمفهوم لكنها متفاوتة، وغالباً غير مترجمة إلى ممارسة عملية، الأمر الذي يستدعي تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لتعميق الفهم وآليات التطبيق.

رابعاً: البيئة المؤسسية والدعم الجامعي

أشارت النتائج إلى أن 41.1% يرون أن هناك تشجيعاً كبيراً للأبحاث البينيّة، مقابل 30.4% يصفونه بالمتوسط، و18.8% بالقليل، بينما 9.8% يرون أنه معدوم. ورغم وجود مستوى من التشجيع، فإن ما يقارب 30% يفتقدون إلى الدعم، وهو ما يعكس ضعفاً في السياسات التحفيزية.

- البنية التحتية: أفاد 58% بأن البيئة البحثية متوفرة «إلى حد ما»، و25.9% أجابوا بـ»نعم»، مقابل 16.1% بـ»لا». ويشير ذلك إلى قصور في توفر المختبرات والمكتبات والبرمجيات اللازمة.
- الوحدة التنظيمية: أجاب 33.9% بعدم وجود وحدة أو شعبة مختصة بالأبحاث البينيّة، بينما لم يكن 47.3% على علم بوجودها، وأكد 18.8% وجودها، ما يعكس ضعف الوضوح في الهيكل التنظيمي.
- التدريب: أوضح 83.9% أنهم لم يتلقوا أي تدريب على الأبحاث البينيّة، مقابل 16.1% فقط تلقوا تدريباً، وهو ما يكشف عن فجوة كبيرة في تنمية القدرات العملية.
- النظام الإداري: أظهر 47.3% أن النظام الإداري يسهل

التعاون، و42.9% يرون أنه لا يؤثر، بينما 9.8% أكدوا أنه يعرقل التعاون.

- الحوافز: اعتبر 58% أن الحوافز غير كافية، و29.5% أجابوا بـ»لا توجد»، في حين رأى 12.5% أنها كافية، مما يوضح ضعف الدعم المادي والمعنوي.
- النشر العلمي: اعتبر 45.5% أن النشر صعب، و41.1% أحياناً، بينما 13.4% يرونه غير صعب، ما يؤكد أن صعوبة النشر تمثل تحدياً رئيسياً.

خامساً: التعاون الخارجي

أكد 83% من المشاركين أن التعاون مع جامعات أو مؤسسات أخرى داخل العراق يعزز نجاح الأبحاث البينيّة، وهو ما يعكس إدراكاً لأهمية الانفتاح الأكاديمي والتعاون المؤسسي محلياً ودولياً.

سادساً: مقترحات تطوير الأبحاث البينيّة

من الناحية الإدارية والتنظيمية: أيّد 62.5% إنشاء وحدة أو شعبة مختصة بالأبحاث البينيّة، و21.4% تسهيل التعاون بين الكليات، و16.1% تعيين منسقين في كل كلية. من ناحية التمويل: وافق 50% على تخصيص ميزانية سنوية، و43.8% على تقديم حوافز مالية، في حين دعم 6.3% البحث عن تمويل خارجي. تُظهر هذه النتائج وجود وعي نظري ورغبة حقيقية في تطوير الأبحاث البينيّة عبر آليات تنظيمية ودعم مالي. غير أن التطبيق العملي ما يزال محدوداً، إذ تعترضه تحديات مؤسسية مثل قلة الوعي بهذا النوع من الدراسات، وضعف

البنية التحتية، وغياب التدريب، وقلة الحوافز، وصعوبة النشر. والحل يكمن في تبنّي سياسات واضحة، وتوفير بيئة عمل مناسبة، وإطلاق برامج تدريبية تشجع التعاون بين التخصصات.

خامساً- تحديات الدراسات البينيّة في جامعة الفلوجة (دراسة حالة)

بهدف زيادة التوثيق العلمي، ومعرفة طبيعة التحديات التي تواجه الدراسات البينيّة، قام الباحث بتوجيه مجموعة من الأسئلة وإجراء مقابلات شخصية مع مجموعة من أساتذة ومسؤولي جامعة الفلوجة، والاطلاع على آرائهم فيما يتعلق بأهم التحديات المؤسسية التي يعتقدون بوجودها كحائط صد أمام تطور الدراسات البينيّة في جامعة الفلوجة. وبشكل عام، يبدو أن تلك التحديات لا تخرج عن كونها تحديات تواجه التعليم العالي في العراق بشكل مجمل.

وقد اتضح أن غالبية الذين تمت مقابلتهم تتراوح معلوماتهم بالدراسات البينيّة بين متوسطة وجيدة، وجاءت هذه النتيجة بعد أن اطلع بعضهم مسبقاً على الورقة التي أُرسلت إليهم عبر البريد الإلكتروني قبل المقابلة، وذلك رفعاً لأي إحراج قد يقع. كما اتضح أن غالبية من تمت مقابلتهم لديهم خبرة عملية بمصطلح الدراسات المتداخلة أو المشتركة أو التي تجمع أكثر من اختصاص.

وبشكل عام، يمكن أن نشير إلى أهم التحديات طبقاً لنتائج المقابلات التي أجريناها مع السادة مسؤولي الجامعة، ووفقاً للآتي:

1. **إشكالية الترقيات العلمية: خلال** المقابلة مع مساعد رئيس

الجامعة للشؤون العلمية، أ.د. نهلة ناجي، أكدت أن هذا النوع من الدراسات منتشر في جامعة الفلوجة من الناحية العملية، وأن البحوث متداخلة في اختصاصاتها، فأطروحة الماجستير في الإدارة والاقتصاد في قسم المالية ستتداخل مع تخصص القانون أو تخصص العلوم السياسية فرع السياسة العامة، وبحوث الطب تتداخل مع الهندسة والإحصاء إذا كانت تتعلق برسم السياسة العامة في مجال بناء المستشفيات أو إدارتها أو كفايتها، أو فيما إذا كانت تتوافق مع عدد السكان. وعليه فإن جامعة الفلوجة يمكن أن تشجع هكذا نوع من الدراسات والبحوث، إذا كانت الغاية منها تطوير المعرفة، وتكريس منهج جديد يطور العلوم في الجامعة ويواكب التطورات العالمية التي تحصل في هذا الحقل المعرفي الجديد.

وضمن هذا السياق، يمكن للجامعة أن تبادر إلى فتح وحدة بحثية متخصصة بهذا النوع من الدراسات، كون أن فتح الوحدة البحثية لا يحتاج إلى موافقة وزارة التعليم العالي، إنما هي من صلاحيات رئاسة الجامعة. وفي الوقت الذي أُيد فيه وجود تحديات تواجه الدراسات البينيّة مثل التعقيدات الإجرائية والبيروقراطية، وضعف الحوافز للباحثين العاملين في هذا النوع من الدراسات، فإنها لفتت الانتباه إلى أهم مشكلة تقف عائقاً أمام تطور الدراسات البينيّة في الجامعات العراقية عموماً وفي جامعة الفلوجة بشكل

خاص، وهي مشكلة الترقيات العلمية لأساتذة الجامعة، حيث إن تعليمات الترقية العلمية تفترض وحدة الاختصاص، أي أن بحوث مقدمي معاملة الترقية من التدريسيين ومن حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه – من مرتبة مدرس مساعد إلى مرتبة مدرس، ومن مرتبة مدرس إلى مرتبة أستاذ مساعد، ومن مرتبة أستاذ مساعد إلى مرتبة أستاذ – تتطلب اختصاصاً دقيقاً.

فإذا كان تخصص مقدم الترقية العام هو علم الاجتماع، فعليه أن يقدم بحوثاً في تخصصه الدقيق (الأنثروبولوجيا مثلاً) لكي تمضي بحوثه ويحصل على الترقية إلى مرتبة أخرى. وهذا بحد ذاته، وحسب رأي المساعد العلمي، يشكل عائقاً أمام تطور الدراسات البينيّة، إذ إن الكثير من الأساتذة يُحجمون عن الإقدام على مثل هذا النوع من الدراسات.

وبيّنت أن مشكلة التمويل المالي للبحوث البينيّة ليست مشكلة في جامعة الفلوجة، حيث يمكن التغلب عليها بفسح المجال أمام الأساتذة والطلبة الباحثين للحصول على تمويل من مؤسسات خارج البلاد، أو تمويل من منظمات مجتمع مدني أو أي جهة حكومية مهتمة بالدراسات المشتركة.

وأضافت أن الأساس اليوم هو نشر الوعي بين أساتذة وطلبة الدراسات العليا للتعريف بهذا الحقل المعرفي الجديد، فالجامعة برئيسها ومسؤوليها منفتحة ومشجعة لهذا النوع من الدراسات، لاسيما وأن لدى الجامعة مراكز

بحوث ومختبرات جيدة جداً يمكن للباحثين الاستفادة منها في تطوير الدراسات البينيّة، مثل مركز الدراسات الأحيائية والتقانية، ومركز السياسات العامة وبناء السلام الذي تعتزم الجامعة افتتاحه في المرحلة المقبلة.

كما ويمكن للجامعة أن تشجع تأسيس مكاتب استشارية لمختلف الاختصاصات لتقديم خبرات علمية أو بحثية أو فنية داخل الجامعة أو خارجها، فضلاً عن المناقلة بين تخصيصات موازنة الجامعة لدعم هذا النوع من الدراسات، وهو ما تسمح به بعض الكتب الواردة من الوزارة، والتي تتيح للجامعة تحويل 3% من موارد الكليات وموازناتها لتشجيع البحث العلمي ومنها البحوث المشتركة. كما يمكن للجامعة، وكجزء من سياستها لتشجيع هذا الحقل المعرفي الجديد، استقبال البحوث البينيّة من أساتذة الجامعة ونشرها مجاناً في مجلات الجامعة الأربع، وتوزيع إعمام على الكليات لتشجيع طلبة المراحل المنتهية على البحث المشترك.[41]

2. **تعقيد النظم الدراسية:** في مقابلتنا للأستاذ الدكتور سليمان البراك الجميلي، المساعد الإداري للجامعة، أكد أن أهم التحديات التي تواجه انتشار الدراسات البينيّة داخل الجامعات العراقية عموماً، وجامعة الفلوجة على وجه الخصوص، هي التعقيدات في النظم الدراسية، والتي لا تتيح أحياناً للكليات إدخال مفردات ومقررات دراسية تجعل

41. مقابلة الباحث مع أ.د. نهلة ناجي المساعد العلمي لجامعة الفلوجة في مكتبها بتاريخ 20/8/2024.

إمكانية البحث والدراسة في الاختصاصات البينيّة متاحة، لأن وزارة التعليم العالي تفرض مقررات ثانوية ملزمة لطلبة الكليات، مثل مقرر اللغة العربية وحقوق الإنسان والديمقراطية وجرائم حزب البعث وعلم النفس وغيرها، وهذه المقررات لا يمكن إلغاؤها أو تقليصها، وبالتالي هناك سقوف عليا لا يمكن الإضافة عليها، ولا يمكن إضافة أي وحدات دراسية تتعلق بتشجيع الدراسات البينيّة. ورغم أنه أقر بأن معرفته بمفهوم الدراسات البينيّة متوسطة، إلا أنه أشار إلى أن هذا النوع من الدراسات المشتركة موجود من الناحية العملية في جامعتنا، كون أن أغلب العلوم منفتحة على بعضها، وفيها قضايا وزوايا مشتركة يمكن أن تجمع أكثر من باحث ومتخصص. فتخصص القانون الدولي العام منفتح على اختصاص العلوم السياسية وعلى اختصاص الاقتصاد والتجارة الدولية.

وفي رده على إمكانية تشجيع جامعة الفلوجة لهذا النوع من الدراسات، أكد أن الجامعة منفتحة حيال أي نوع من أنواع المعرفة الذي يحقق الفائدة العلمية للطلبة ويزيد من رصيدها العلمي، وأنها لا تمانع في فتح وحدة تقوم بتعزيز التنسيق بين الأقسام والكليات لتشجيع مثل هذه الدراسات والمشاريع البحثية، وتشجيع الحوار بين الباحثين والأساتذة والطلبة الذين يعتزمون القيام بدراسات ذات اختصاصات متباينة، وذلك من خلال المحاضرات وورش العمل وتشكيل

الفرق البحثية. أما ما يتعلق بالنظام الإداري في الجامعة، وفيما إذا كان يعين على تطبيق هكذا نوع من الدراسات أم يعيقها، بيّن الجميلي موقفاً محايداً، مؤكداً أن القضية فكرية ومعرفية بالدرجة الأولى، وأن الفكرة ما تزال جديدة على الجامعة ونظامها الإداري، وأن أي فكرة جديدة لا بد أن تواجه في بداية تطبيقها صعوبة الفهم. ولهذا فإن المهمة الأولى الآن هي إشاعة ثقافة البحث بهذا التخصص المعرفي الجديد وإشاعته بين أساتذة وباحثي الجامعة.

وطالما أن القضية ما تزال في بدايتها، فستواجه بعراقيل وتحديات واضحة، في مقدمتها التمويل المالي، إذ إن للجامعة أولويات تتعلق باستكمال بناها التحتية الجديدة، ومع نقص التمويل المالي المخصص من الوزارة، يصبح احتمال دعم هكذا نوع من الدراسات وتمويلها ضعيفاً جداً. ولكن هذا لا يمنع، وفق رأيه، من البدء بتوفير متطلبات البنية التحتية لهذا النوع من الدراسات، كإنشاء وحدة بحوث، وإثراء الموضوع بالمناقشات العلمية، واستثمار ما هو موجود من مختبرات في الجامعة للبدء بهذا النوع من الدراسات، وتشجيع طلبة الدراسات العليا على اختيار موضوعات بينيّة، وتسهيل إجراءات احتساب تلك الأبحاث ضمن متطلبات الترقية العلمية.[42]

42. مقابلة الباحث مع أ.د. سليمان براك الجميلي المساعد الاداري لجامعة الفلوجة في مكتبه بتاريخ 22/8/2024.

3. **غياب الرؤية والفلسفة:** في هذه النقطة، وجدنا صراحة غير معتادة في الطرح، بعد أن بيّن أ.د. رائد ناجي الجميلي، عميد كلية القانون، أن هكذا نوع من الدراسات لا يمكن تشجيعه في جامعة الفلوجة وكلياتها بسبب غياب الرؤية والفلسفة. فحسب رأيه، إن فهم مغزى وتأثير هكذا دراسات في المسار المعرفي يحتاج إلى عقلية منفتحة وليس إلى عقلية صلبة، وهذا غير متوفر فيمن يقود الجامعة، إذ إن أغلب قياداتها من ذوي الاختصاصات العلمية (كيمياء، هندسة على اختلاف تخصصاتها). ويتساءل عن سبب حصر العناصر القيادية في عموم الجامعات العراقية بالتخصصات العلمية، علماً أن إدارة الجامعة هي عمل إداري يقترب من مفهوم الإدارة العامة وتخصص القانون والعلوم السياسية. ويعتقد أن هذا الموضوع أضعف فلسفة التغيير والتطوير في الجامعة، إذ بات شغل الإدارة في الجامعة المحافظة على كينونة وعلوية العلوم الصرفة. وحينما نوقش معه أن الرئاسة منفتحة على تشجيع أو دعم أي دراسة أو بحث مشترك أو بيني، أكد الجميلي أن بعض الكليات العلمية مثل الطب والهندسة والعلوم تحتاج إلى علوم أخرى ساندة، ولكن حاجتها تأتي من باب الاضطرار والخضوع لرأي الوزارة، وليس بحكم التوجه والرؤية، والتي تظل حسب رأيه جامدة بحكم جمود العقليات الإدارية.

ورغم أنه أيّد إنشاء وحدة إدارية خاصة بالأبحاث البينيّة داخل

الجامعة، واعتبرها ضرورة من ضرورات تشجيع هذا النوع من الدراسات، إلا أنه ربط ذلك بضرورة بيان الوصف الوظيفي والعلمي للوحدة. وفيما يتعلق بتوفير الدعم المالي، شدد على رأي المساعد الإداري، وهو أن الموضوع لا يحتاج إلى تمويل كبير، ففتح الوحدة من اختصاصات الجامعة ولا يحتاج إلى تمويل مالي أو جهد كبير، ولا سيما إذا بدأت الجامعة بمشاريع بحثية بينيّة بسيطة تتعلق بحل مشكلات داخل مدينة الفلوجة، كمشكلة الإدمان، ومشكلة البطالة، ومشكلة نقص الخدمات البلدية وغيرها.

وختم حديثه بتأكيد أن التداخل في الاختصاصات والتفسيرات غير العلمية من قبل اللجان العلمية المشكلة للترقيات العلمية تشكل عقبة أمام تقدم البحوث البينيّة وانتشارها، وأن الإصرار على ضرورة الفصل بين العلوم في المشاريع البحثية ما يزال معمولاً به في معظم كليات الجامعة. وضرب مثالاً بأحد أساتذة الجامعة الذي أكمل شهادة الدكتوراه من لبنان في العلوم المالية والمصرفية، وكان عنوان أطروحته: (الجزاءات المالية في ضريبة الدخل في العراق)، وحين قدمها إلى لجنة معادلة الشهادات في وزارة التعليم العالي، تمت معادلتها على أنها دكتوراه في القانون، كونها أقرب إلى القانون منه إلى الاقتصاد، حسب اجتهاد اللجنة. ولا شك أن ذلك يُعد من أهم التحديات المؤسسية لتطور الدراسات

البينيّة في الجامعات العراقية.[43]

4. **غياب الإطار المؤسسي:** رغم تشجيع جامعة الفلوجة، من خلال رئيسها ووكلائها، لمفهوم الدراسات البينيّة، يشير د. مهند خليفة عبيد، عميد كلية الإدارة والاقتصاد، إلى أن المشكلة لا تقتصر على فهم طبيعة الدراسات البينيّة ومفاهيمها النظرية، بل تمتد إلى غياب إطار مؤسسي رسمي ينسّق هذه الدراسات داخل الجامعة، مثل وحدة أو شعبة بحثية متخصصة. هذه الوحدة من شأنها تنظيم البحوث البينيّة، وتوظيف نتائجها في الواقع العملي، وتحديد الجهات المستفيدة منها ومدى استعدادها لتبني مخرجاتها. وقد قدّم د. مهند مثالاً على شركات الأدوية، التي يمكن أن تستفيد من دراسات بينيّة تجمع بين مجالات العلوم الصيدلانية والهندسة والإحصاء أو القانون. إلا أن هذه الشركات قد تتحفظ على تقبّل النتائج إذا لم تكن واضحة المعايير أو متوافقة مع الأنظمة المعتمدة لديها. فمثلاً، عند دراسة موضوعات مثل التحكم النوعي (Quality Control) أو أنظمة الباركود، قد تُقابل الدراسات البينيّة التي تقترح تحسينات، مثل تطوير نظام باركود ذكي باستخدام الذكاء الاصطناعي لتعقّب الأدوية، بالرفض أو الشك إذا لم تكن الجهة المنفذة معترفاً بها أو محدداً إطارها التطبيقي بشكل دقيق.

43. مقابلة الباحث مع أ.د. رائد ناجي الجميلي عميد كلية القانون في جامعة الفلوجة في مكتبه بتاريخ 22/8/2024.

ويشير د. مهند إلى أن الدراسات البينيّة ما تزال حقلاً معرفياً جديداً على الأساتذة والباحثين في الجامعة، وكل جديد يواجه في البداية الرفض أو قلة الفهم، لكنه مع مرور الوقت يصبح مقبولاً ومرغوباً. ومن الناحية العملية، شجعت الجامعة هذا النوع من الدراسات من خلال البحوث المشتركة بين القانون والاقتصاد، أو الإحصاء والصحة والإدارة المالية، لكنها لم تُؤطّره بعد بشكل منهجي ومؤسساتي تحت مسمى الدراسات البينيّة. على سبيل المثال، نظمت الجامعة في ديسمبر 2022 المؤتمر الدولي الثالث للمعلومات والعلوم، الذي جمع خبراء وباحثين من مجالات متعددة تشمل تكنولوجيا المعلومات والكيمياء والتكنولوجيا الحيوية والعلوم الطبية والفيزياء التطبيقية. تضمن المؤتمر جلسات علمية ومحاضرات رئيسية وفرصاً للتواصل وعرض الأبحاث المتقدمة. إلا أن المؤتمر، رغم أهميته، اقتصر على عرض بحوث متعددة التخصصات دون دمجها في إطار تكاملي مشترك، ما يعكس قصور الفهم التطبيقي للدراسات البينيّة حتى لدى الداعمين لها.

أما أبرز التحديات التي تواجه الدراسات البينيّة في جامعة الفلوجة، فإضافة إلى سوء الفهم، تُعد عقدة الترقيات العلمية ومتطلبات التخصص الدقيق عائقاً أمام انفتاح الباحثين على تخصصات أخرى. لذلك، يرى العميد ضرورة تدخل وزارة التعليم العالي لمعالجة هذه الإشكالية الإدارية،

ووضع إطار قانوني مؤسسي لهذه الدراسات عبر وحدة خاصة بالأبحاث البينيّة تتولى تسهيل التعاون بين الكليات وتنظيم ورش عمل وندوات للتعريف بالدراسات البينيّة. ويؤكد أن التخصيص المالي متوفر نسبياً، إذ ألزمت الجامعة الكليات بتقديم 3% من صناديقها لدعم البحوث العلمية المنشورة في المستوعبات العالمية، ويمكن استغلال هذه الموارد لتشجيع الدراسات المشتركة. كما يمكن دعم نشر هذه الأبحاث في مجلات الجامعة أو المجلات العلمية المرموقة، وتشجيع طلبة الدراسات العليا وطلبة المراحل المنتهية على اختيار مشاريع بحثية بينيّة كأطروحات للتخرج، بما يسهم في تطوير هذا الحقل المعرفي الجديد داخل الجامعة.[44]

5. **ضعف التأهيل الأكاديمي والتدريبي في مجال الدراسات البينيّة:** رغم ما لوحظ من اهتمام بمفهوم الدراسات البينيّة على المستوى النظري داخل جامعة الفلوجة، إلا أن أغلب من تمت مقابلتهم أشاروا إلى أن هذا الاهتمام لا يقابله تأهيل أكاديمي كافٍ في هذا المجال. فهناك، حسب مدير شعبة التأهيل والتوظيف والمتابعة في الجامعة د. ناجي عجمي، غياب واضح للبرامج التدريبية وورش العمل التي تُعنى بتطوير مهارات الباحثين في إدارة التداخلات المعرفية والمنهجية التي تتطلبها الدراسات البينيّة، سواء في مستوى تصميم البحوث أو تحليل نتائجها أو تقديمها ضمن أطر علمية

44. مقابلة الباحث مع أ.د.مهند خليفة عبيد عميد كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الفلوجة في مكتبه بتاريخ 23/8/2024.

واضحة. كما أن غياب المقررات المنهجية التي تشرح أسس الدراسات البينيّة في البرامج الأكاديمية، سواء في مرحلتي البكالوريوس أو الدراسات العليا، يترك، حسب رأي د. ناجي، فجوة معرفية كبيرة بين المفهوم والتطبيق. وإجمالاً، فقد أكد عدد من الأساتذة الذين شاركوا في المقابلات أنهم يواجهون صعوبة في توجيه الطلبة نحو تبنّي مشاريع بحثية بينيّة، نظراً لافتقارهم إلى أدوات التأطير المنهجي، كما أن التعاون بين الأقسام والكليات غالباً ما يكون شكلياً أو محكوماً بإجراءات إدارية معقدة. ويرى بعضهم أن تجاوز هذا التحدي يتطلب إنشاء مسارات تدريبية متخصصة، وتفعيل برامج وورش عمل لتطوير هذا النوع من المهارات، إلى جانب إشراك الباحثين الشباب في مؤتمرات ومشاريع بحثية متعددة التخصصات، بما يسهم في بناء فهم تطبيقي عميق للدراسات البينيّة.[45]

45. مقابلة الباحث مع م.د. نهلة مسؤول شعبة الارشاد والتوجيه المعنوي في جامعة الفلوجة بتاريخ 23/8/2024.

الخاتمة والنتائج

أظهرت نتائج الاستبيان على المستوى الوطني (جامعات العراق) وفي جامعة الفلوجة مجموعة من القواسم المشتركة التي تكاد تكون متطابقة في بعض المؤشرات، مما يؤشر وجود مشكلات وتحديات ذات طبيعة مؤسسية عامة تعاني منها الجامعات العراقية، وليس جامعة الفلوجة وحدها.

أولاً: الخصائص الديموغرافية والأكاديمية

تتشابه الجامعات العراقية عامة وجامعة الفلوجة في أن النسبة الأكبر من المشاركين كانوا من الذكور، حيث بلغت (74.9%) في الجامعات العراقية و(65.2%) في جامعة الفلوجة. وهذا يعكس واقعاً عاماً في البيئة الأكاديمية العراقية التي لا تزال يغلب عليها الطابع الذكوري. كما يبرز في كلا السياقين ارتفاع نسبة حملة الدكتوراه (70.2% على مستوى العراق و58.9% في الفلوجة)، وهو ما يشير إلى أن آراء العينة جاءت من شريحة أكاديمية خبيرة، مما يمنح النتائج مصداقية علمية أكبر.

ثانياً: المشاركة في الأبحاث البينيّة

أظهرت النتائج ضعفاً واضحاً في المشاركة الفعلية بالأبحاث البينيّة؛ إذ بلغت نسبة من لم يشاركوا (71.4%) في جامعة الفلوجة، فيما كانت النسبة قريبة جداً على المستوى الوطني، حيث إن الغالبية أيضاً لم يخوضوا هذه التجربة. وهذا يشير إلى أن البحث البينّي لا يزال فكرة

نظرية أكثر منه ممارسة عملية، وأن غيابه يمثل ظاهرة عامة.

ثالثاً: المعرفة بمفهوم الأبحاث البينيّة

على الرغم من التباينات الطفيفة في النسب، فإن الجامعات العراقية وجامعة الفلوجة تتفقان في أن غالبية التدريسيين يمتلكون معرفة جيدة أو جيدة جداً بالمفهوم، لكنها معرفة نظرية وغير مترافقة مع خبرة تطبيقية. ففي الفلوجة بلغت المعرفة الجيدة والجيدة جداً معاً نحو (59.8%)، بينما في الاستبانة الوطنية كان التوجه مشابهاً مع تأكيد ضعف التدريب وعدم تحويل المعرفة إلى ممارسة. وهذا يوضح أن المشكلة ليست في الوعي بالمفهوم، بل في غياب الآليات التطبيقية.

رابعاً: البيئة المؤسسية والدعم الجامعي

اظهرت النتائج في كلا السياقين أوجه تقارب مهمة:

- **الوحدات التنظيمية:** أكثر من ثلثي المشاركين في الجامعات العراقية والفلوجة أكدوا أنهم لا يعلمون بوجود وحدة مختصة أو أنها غير موجودة فعلياً.
- **التدريب:** في الجامعات العراقية لم يتلقَ (83.7%) أي تدريب، وهي نسبة تكاد تتطابق مع الفلوجة (83.9%).
- **النظام الإداري:** النتائج متقاربة؛ ففي الجامعات العراقية رأى (18.8%) أنه يعرقل و(35.3%) أنه يسهل و(45.8%) أنه لا يؤثر، وهي نسب مشابهة جداً لما أظهرته استبانة الفلوجة (47.3%

يسهل، 42.9% لا يؤثر، 9.8% يعرقل).

- **الحوافز:** الضعف بارز في الحالتين؛ إذ يرى أكثر من 90% في كلا الاستبانتين أن الحوافز إما غير كافية أو غير موجودة.
- **البنية التحتية:** النتيجة متقاربة، حيث أقر معظم المشاركين بأنها متوفرة إلى حد ما، مع قصور واضح في المختبرات والمكتبات والبرمجيات.

خامساً: النشر العلمي والتعاون

تطابقت تقريباً نتائج الجامعات العراقية والفلوجة في موضوع النشر العلمي، حيث أكد معظم المشاركين أن النشر يمثل تحدياً كبيراً (ما يقارب 84% في الجامعات العراقية، و86.6% في الفلوجة بين صعب وأحياناً). أما التعاون الأكاديمي، فقد أظهرت الاستجابات وعياً مشتركاً بأهميته، إذ اعتبر 81.2% في الجامعات العراقية و83% في الفلوجة أن التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأخرى داخل العراق يعزز فرص نجاح الأبحاث البينيّة.

سادساً: المقترحات المستقبلية

تشابهت مقترحات المشاركين في الاستبانة؛ حيث أيّد أغلبهم إنشاء وحدات مختصة بالأبحاث البينيّة داخل الجامعات، وتخصيص ميزانيات سنوية أو تقديم حوافز مالية، مع تأكيد قوي على أهمية التعاون المؤسسي المحلي والدولي. وفي المحصلة كشفت المقارنة بين نتائج الاستبانة الوطنية واستبانة جامعة الفلوجة عن أوجه تقارب كبيرة في معظم المحاور: ضعف المشاركة الفعلية، محدودية التدريب،

غياب أو ضعف الوحدات التنظيمية، قصور الحوافز، صعوبة النشر، وقلة الدعم المؤسسي. كما يتضح وعي مشترك بين الأكاديميين في العراق بضرورة التعاون المحلي والدولي، ورغبتهم في تطوير الأبحاث البينيّة عبر آليات تنظيمية وتمويلية.

بذلك، فإن التحديات التي تواجه جامعة الفلوجة ليست حالة استثنائية، بل انعكاس لواقع عام تعانيه معظم الجامعات العراقية، وهو ما يستدعي إصلاحات مؤسسية شاملة على مستوى النظام الجامعي ككل، وليس على مستوى الجامعات الفردية فقط.

أما فيما يتعلق بأهم النتائج المستخلصة من دراسة التحديات المؤسسية لتطور الدراسات البينيّة في جامعة الفلوجة، واستنادًا إلى مقابلات الباحث مع المسؤولين الإداريين في الجامعة، فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. تُعد التعليمات المتعلقة بالترقيات العلمية عائقاً رئيسياً أمام انتشار الدراسات البينيّة، إذ تشترط الترقية ان يكون البحث ضمن اختصاص دقيق، مما يحد من انفتاح الأساتذة على البحوث متعددة التخصصات.
2. هناك غياب للإطار المؤسسي الرسمي للدراسات البينيّة، إذ لا توجد وحدة أو شعبة متخصصة تُعنى بتنسيق البحوث بين الأقسام، مما يحد من قدرة الجامعة على تنظيم ومتابعة هذه الدراسات.
3. النظم الدراسية الحالية معقدة وتفرض مقررات إلزامية كثيرة،

مما يحد من إمكانية إدراج وحدات دراسية تشجع الدراسات البينيّة أو مشاريع البحث المشترك بين الأقسام.

4. غياب الرؤية والفلسفة المؤسسية عند بعض القيادات الأكاديمية يعيق تبني الدراسات البينيّة، إذ يغلب التركيز على العلوم الصرفة على حساب إدارة المعرفة والعلوم الاجتماعية المتكاملة.
5. رغم توافر بعض الموارد والبنية التحتية مثل المختبرات ومراكز البحوث، إلا أن استخدامها في الدراسات البينيّة غير منظّم ولا يخضع لإطار منهجي واضح.
6. الدعم المالي محدود ولكنه متاح بشكل جزئي، إذ يمكن الاستفادة من 3% من موازنات الكليات وهو ما ينعكس في تبني مثل هكذا نوع من الدراسات البينيّة المستحدثة.
7. هناك قصور في التأهيل الأكاديمي والتدريب، حيث تفتقر الجامعة إلى برامج وورش عمل منهجية لتطوير مهارات الباحثين في إدارة الدراسات البينيّة وتحليل نتائجها.
8. التعاون بين الأقسام والكليات غالباً ما يكون شكلياً أو محدوداً بسبب تعقيدات إجرائية وإدارية، ما يعيق تفعيل المشاريع البحثية متعددة التخصصات بشكل فعلي.
9. هناك جهود مبدئية لتعزيز الدراسات البينيّة، مثل تنظيم المؤتمرات متعددة التخصصات، لكنها تظل غير مؤطرة بمنهج تكاملي واضح يربط التخصصات المختلفة.
10. تظهر الحاجة الملحة إلى وضع سياسات وإجراءات واضحة

للدراسات البينيّة تشمل الإطار المؤسسي، دعم التمويل، الحوافز البحثية، وإشراك الطلبة والباحثين في مشاريع تطبيقية تخدم الجامعة والمجتمع المحلي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org